إطار للقياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل

(دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي المصري)

رسالة ماجستير فى المحاسبة (٢٠١٥) كلية التجارة - جامعة المنصورة - مصر

تهتم المنظمات المهنية بالمعايير المحاسبية، ومنها المعيار المحاسبي المصري رقم (١٢) الموافق للمعيار الدولي رقم (٣٠) بشأن إفصاح القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، كذلك تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر تحت إشراف بنك التسويات في سويسرا بمدينة بازل، وقد وُضعت مقررات لجنة بازل من أجل البنوك التقليدية، لذلك نجد أن نصوصها مستمدة من مبادئ عمل هذه البنوك، وهنا تكمن المشكلة بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تستمد آلياتها من الشريعة الإسلامية، وباعتبار وجوب تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل حيث لم تعد خياراً، بل واقعاً يفرضه عليها الانفتاح المالي العالمي، فوجدت البنوك الإسلامية نفسها ملزمة بتطبيق هذه المقررات في الوقت الذي يجعل بنود هذه المقررات لا تتلاءم مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

إعداد وتقديم: **د. كوثر الأبجي**

الطالب : **علي علي حسن**

قياس المخاطر

إن معيار كفاية رأس المال الذي قدمته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لقياس ملاءة المصارف الإسلامية يواجه عدم الانسجام بين مكونات كل من البسط والمقام، الأمر الذي لا يمكن معه اعتباره مقياساً ملائماً للملاءة، علاوة على عدم قدرته عملياً على تحديد المسئولية عن الخسائر الناشئة عن المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية.

لذلك فالبحث له أهمية علمية وعملية باعتبار قلة الأبحاث التي تتناول القياس والإفصاح عن مخاطر الإعسار في البنوك الإسلامية بالاضافة الى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة مما يمكّن مستخدمي هذه القوائم من الحكم السليم عليها، وحتى لا يفاجأ عملاء البنوك الإسلامية بانهيار البنك.

ويهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١- تحديد طرق قياس المخاطر الرئيسة التي تواجه البنوك الإسلامية لتحديد الحد الأدنى لرأس مالها طبقاً لما ورد بمعايير بازل.

٢- تحديد أسباب الإفصاح عن المخاطر في البنوك كما ورد في المعايير المحلية والدولية، وخاصة ما ورد في مقررات بازل ومدى إمكانية تطبيقه في البنوك الإسلامية.

وهو ما يلزم تحقيق هدف فرعي يختص بالتوفيق بين هذه المعايير وطبيعة البنوك الإسلامية.

٣- اقتراح إطار لقياس المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية والإفصاح عنها.

٤- قابلية تطبيق الإطار المقترح للإفصاح المحاسبي عن مخاطر البنوك الإسلامية على أحد البنوك الإسلامية، وقد طبقته الدراسة في بنك فيصل الإسلامي المصري لوضع تصور عملي للإفصاح عن المخاطر يتناسب مع متطلبات الجهات الإشرافية والمعايير المحاسبية.

محاور الدراسة

وقد تناولت الدراسة تحقيق هدف البحث من خلال أربعة فصول تناولت ما يأتي:

الفصل الأول: يتناول قياس المخاطر في البنوك الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والمصرية ومقررات بازل. وتناول الباحث قياس المخاطر من خلال مبحثين كما يلي:

- **المبحث الأول:** تناول طبيعة المخاطر في البنوك الإسلامية وأثرها على العمل المصرفي الإسلامي، حيث تم تناول تعريف المخاطر، من وجهات نظر مختلفة، وأنواعها ومصادرها وأسبابها ثم أثرها على العمل المصرفي الاسلامي.

- **أما المبحث الثاني:** فتناول طرق قياس المخاطر في ضوء المعايير المحاسبية المصرية والدولية ومقررات بازل من خلال موقفها من القياس المحاسبي للمخاطر المصرفية ومحاولة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من تقديم معيار كفاءة رأس المال بما يتماشى مع طبيعة البنوك الإسلامية ليكون بديلاً لمعيار لجنة (بازل١) ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية ليكون بديلاً لمعيار (بازل٢) وأوجه القصور التي ظهرت عند التطبيق.

وقد توصل الفصل الأول إلى النتائج التالية:

أولاً - أن القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك بشكل عام وفي البنوك الإسلامية بشكل خاص تمثل عملية هامة ومستمرة ومتطورة لمقابلة احتياجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية، وسيستمر هذا التطوير في المستقبل مادامت قد تنوعت وتكررت احتياجات مستخدمي مهنة المحاسبة، ولا مناص عند تحقيق هذا الهدف من تضافر الجهد المشترك بين كل من الأكاديميين والممارسين المهنيين في المنظمات العلمية والمهنية المحاسبية.

ثانياً - أن التأثير الإيجابي لقياس المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية والإفصاح عنها أكبر من التأثير السلبي لها إذا تم قياسها بالشكل الصحيح، وتم تكوين المخصصات الكافية لمقابلة هذه المخاطر، وحينئذ يتجنب البنك الوقوع في مشكلات التعثر والإفلاس، والعكس صحيح فإذا تهاونت إدارة البنك الإسلامي وتم القياس بشكل حكمي تقديري، فقد يقع البنك في مشكلات متعددة أخطرها تعرضه للانهيار وضياع أموال المودعين. ➤

الفصل الثاني: ويتعلق بالإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية المصرية والدولية ومقررات بازل، وذلك من خلال مبحثين كالآتي:

- المبحث الأول: تناول طبيعة الإفصاح في البنوك الإسلامية وأهميته، فتم التعرض لتعريفه وأنواعه والأساليب العامة له وأهميته عامة وفي البنوك الإسلامية بشكل خاص.

- أما المبحث الثاني: فقد استعرض أساليب الإفصاح عن المخاطر في ضوء المعايير المحاسبية المصرية والدولية ومقررات بازل ومدى ملاءمتها للتطبيق في البنوك الإسلامية، كذلك تعرضت الدراسة لمعيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الاسلامي (التكافل) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ديسمبر ٢٠٠٧.

وجاءت نتائج الفصل الثاني كما يلي:

أولاً - الإفصاح المحاسبي أمر نسبي له مفهوم متغير يختلف من بيئة إلى أخرى، بل يختلف في البيئة الواحدة من وقت إلى آخر نظراً لتأثره بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وغير ذلك من العوامل الأخرى التي قد تشكل جميعاً قوة ضغط على المنشأة عند الإفصاح.

ثانياً - أثرت التغيرات والتطورات التي حدثت في البيئة المصرية في العقود الأخيرة أثراً بالغاً في زيادة المتطلبات التشريعية وتلك التي تخص بورصة الأوراق المالية عن الإفصاح للمؤسسات والشركات العاملة، كذلك لاحظ الباحث أن التقارير والقوائم المالية غير كافية لتلبية احتياجات المستخدمين وتوجد حاجة لتطويرها.

ثالثاً - تعد أدوات الإفصاح الحالية غير كافية في البنوك الإسلامية، ويرجع ذلك الى تعدد وتنوع أطراف العلاقات الخارجية القائمة على عقد المضاربة وقاعدة الغنم بالغرم، لذلك تحتاج البنوك الإسلامية إلى أدوات غير تقليدية للإفصاح.

رابعاً - ترجع أهمية الإفصاح في البنوك الإسلامية فيما يلي:

(أ) يعد الإفصاح أحد المؤشرات الرئيسة للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للبنك.

(ب) ما يعرف بالهرم السلطوي المقلوب للنظام المصرفي الذي ينشأ من قاعدة ضيقة من رؤوس أموال البنوك التي لا تزيد في أفضل الأحوال عن ١٠٪ من الأصول بالمقارنة بالودائع والالتزامات التي على تلك البنوك.

(ج) حاجة البنوك الإسلامية - مقارنة بالبنوك الأخرى - إلى الوضوح والشفافية من حيث كمية ونوعية وتوقيت المعلومات المفصح عنها، نظراً لطبيعة العلاقات فيها.

خامساً - يعزز الوفاء بمقتضيات الإفصاح ويضمن وجود الشفافية تطبيق مقررات بازل في البنوك الإسلامية، مع العلم بإمكانية تطبيق هذه المعايير فيها، حيث لا تختلف مخاطر الائتمان - على سبيل المثال - عنها في البنوك التقليدية مما يمكنها من احتساب رأس المال اللازم لمواجهة هذه المخاطر باستخدام نفس المنهجية المطبقة في البنوك التقليدية.

> **الإفصاح يعد أحد المؤشرات الرئيسة للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للبنك**

سادساً - يعد تحقيق الشفافية في البنوك الإسلامية أكثر إلحاحاً منه في التقليدية، ويعود ذلك إلى خصوصيتها، خاصة بالنسبة لبعض الحسابات التي تشكل مصدراً تمويلياً مثل حسابات الاستثمار المطلق.

الفصل الثالث: ناقش هذا الفصل الإطار المحاسبي المقترح للقياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل من خلال الآتي:

- تقديم هيكل للإطار المحاسبي المقترح.
- المعايير والمؤشرات المقترحة لقياس المخاطر في البنوك الإسلامية.
- النموذج المقترح لقياس كل خطر على حدة.
- القائمة المصرفية المقترحة للإفصاح عن المخاطر التي يتعرض لها البنك الإسلامي.

وكانت نتائج هذا الفصل كما يلي:

أولاً - يحدد الإطار المحاسبي المقترح لقياس المخاطر والإفصاح بالبنوك الإسلامية أنواع المخاطر وأوزانها والمعايير والمؤشرات المقترحة لقياسها في عملية القياس في ضوء الخصائص الوظيفية للبنوك الإسلامية، وذلك بالنظر إلى تواجد اختلافات كبيرة في

طريقة القياس والإفصاح في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية.

ثانياً - تتمثل أهم مبادئ الإطار المحاسبي المقترح في إبراز وتأصيل القواعد والأسس المحاسبية التي يقوم عليها القياس والإفصاح عن المخاطر بما يحقق القياس الموضوعي ومبدأ الإفصاح والنفعية الذي يخدم أهداف المودعين والمساهمين على السواء.

ثالثاً - يشجع وجود نظام متكامل وواضح الأركان للقياس والإفصاح عن المخاطر في البنك الإسلامي الإدارة العليا لتطوير المعلومات المحاسبية المرتبطة بكل نشاط، ويحفزها على تبني مقاييس واعتبارات مصرفية واستثمارية مرتبطة بالجودة.

الفصل الرابع : يتناول دراسة تطبيقية وميدانية للإطار المحاسبي المقترح.

وينقسم إلى مبحثين كالآتي:

- المبحث الأول: وتناول تطبيق الإطار المحاسبي المقترح لقياس المخاطر والإفصاح عنها على القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي المصري.

- أما المبحث الثاني فقد اشتمل على الدراسة الميدانية، واستعرض فيه الباحث مجتمع الدراسة والعينة وتصميم قائمة الاستقصاء والأساليب الإحصائية المطبقة في الدراسة، ثم التحليل الإحصائي ثم تحليل الباحث لنتائج الدراسة واختبارات الفروض.

وقد خلص الفصل الرابع إلى النتائج التالية :

أولاً - استطاع تطبيق الإطار المحاسبي المقترح لقياس المخاطر والإفصاح عنها توفير قوائم وتقارير مالية صادقة فيما تظهره من معلومات ونتائج، مما يعزز بدوره الثقة في القوائم المالية من قبل المستخدمين والمستفيدين، وذلك بتكوين المخصصات الكافية لمواجهة المخاطر.

ثانياً - اتضح بصفة مؤكدة من خلال ردود أفعال العينة أن قلة خبرة المحاسبين القائمين بإعداد القوائم والتقارير المالية، وكذلك قناعاتهم الشخصية بأهمية المعايير ومقررات بازل عند إعداد القوائم والتقارير المالية يمكن أن تعوق تطبيق الإطار المقترح.

ثالثاً - تبين للباحث حاجة البنوك الإسلامية للإفصاح عن المخاطر فيها لتمكين مستخدمي القوائم المالية من الحكم السليم على الحالة المالية للبنك.

توصيات الدراسة

يوصي الباحث بما يلي:

١- ضرورة تطبيق الإطار المحاسبي المقترح لقياس المخاطر المصرفية والإفصاح عنها بالبنوك الإسلامية بغرض تحقيق متطلبات زيادة كفاءة وفاعلية البيانات المالية المتعلقة بقواعد وأسس عملية قياس المخاطر والإفصاح عنها لكافة الأطراف المشاركة في الاستثمار والتمويل بكافة أشكاله وصوره.

٢- ضرورة توجيه اهتمام السلطات النقدية إلى تبني الإطار المحاسبي المقترح للقياس والإفصاح عن المخاطر بعمليات البنوك الإسلامية، والذي يتضمن معظم العناصر والمخاطر البنكية التي تؤثر على كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية.

٣- توجد أسباب تؤدي إلى مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية مستقبلاً وهي:

(أ) تعتمد معظم البنوك الإسلامية على الحسابات الجارية تحت الطلب بدرجة كبيرة.

(ب) توجد قيود شرعية على بيع الديون التي تمثل نسبة كبيرة من أصول البنوك الإسلامية في الوقت الراهن.

(ج) نظراً لبطء تطوير أدوات مالية إسلامية فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع تعبئة الموارد المالية في زمن قصير، وتزداد صعوبة المشكلة نتيجة لعدم وجود سوق مصرفية بين البنوك الإسلامية.

(د) لا تتاح للبنوك الإسلامية التسهيلات المصرفية من البنوك المركزية كمقرض أخير إلا بفوائد ربوية مع أنها تشرف عليها، ومع ذلك لم تواجه البنوك الإسلامية حتى الآن مشكلة سيولة، وهو سلاح ذو حدين، لأنه رغم أنه لم تحتج البنوك الإسلامية لمن يقرضها إلا أن زيادة السيولة يؤدي إلى عدم تطوير الأدوات الرسمية لإدارة السيولة.

٤- حتمية انفتاح لجنة بازل على خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، وذلك باستصدار معايير تراعي طبيعة أصول والتزامات البنوك الإسلامية باعتبارها جزء من النظام المالي والمصرفي العالمي.

٥- ضرورة توجيه الاهتمام إلى إجراء المزيد من الدراسات مستقبلاً حول القياس الكمي لآثار المخاطر المصرفية المختلفة التي تواجه البنوك الإسلامية في مصر أو في أي بلد.